



YEMEN
INTERNATIONAL FORUM
منتدى اليمن الدولي
Stockholm 2022

منتدى اليمن الدولي 2022

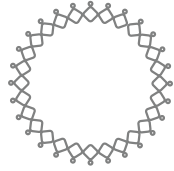
تقرير موجز



SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية



FBA



YEMEN
INTERNATIONAL FORUM
منتدى اليمن الدولي
Stockholm 2022

نُظِّم منتدى اليمن الدولي 2022 من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، بالتعاون مع أكاديمية فولك برنادوت وبدعم مالي من حكومة مملكة السويد و حكومة مملكة النرويج و مؤسسات المجتمع المفتوح إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

خَرَّر هذا التقرير من قبل سوزان سيفريد ، كبيرة المحررين بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.



FBA

المخلص التنفيذي

لم تتمخض المسارات الرسمية الرامية إلى تحقيق السلام في اليمن منذ انتهاء محادثات الكويت عام 2016 سوى عن تقدم ضئيل، وهو ما أكد الحاجة لإدماج الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل تحقيق سلام مستدام مع المبادرات اليمنية بصورة أفضل لتعزيز فرص نجاحها. من هذا المنطلق، عُقد منتدى اليمن الدولي خلال الفترة 17-19 يونيو/ حزيران 2022 في العاصمة السويدية ستوكهولم بُغية جمع الجهات الفاعلة الدولية مع الأطراف السياسية اليمنية والأفراد المنخرطين في مبادرات تعمل بالتوازي مع العملية السياسية، والشباب، وممثلي المجتمع المدني، والخبراء، والأكاديميين. ركز المنتدى على ستة مجالات محورية لضمان إحراز تقدم في عملية السلام وهي: التسوية السياسية، والحياة السياسية، والملف الجنوبي، والاقتصاد، والمصالحة والعدالة، والأمن، وأتاح منبرًا جمع 205 أشخاص يمثلون مختلف الجهات الفاعلة -شكل اليمنيون نسبة 71% منهم- لطرح تصوراتهم حول مستقبل اليمن في مرحلة ما بعد الحرب واستكشاف حلول خلاقية للتحديات الكامنة. النسخة الكاملة من هذا التقرير الموجز متاحة عبر مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

المقدمة

تكللت الجهود الدولية لإحلال السلام في اليمن بإبرام هدنة بين الأطراف المتحاربة امتدت شهرين، ونجحت في التوسط لتمديدتها مرتين حتى الآن. تسعى الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار مسار السلام الرسمي الذي ترعاه الأمم المتحدة إلى تحويل تلك الهدنة إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وصفقة سلام رسمية، لكن حتى وإن تحققت هذه الغاية، لا يمكن إرساء سلام دائم بالاعتماد على عملية سياسية رسمية فقط. إحراز تقدم إلى ما هو أبعد من وقف إطلاق النار يتطلب بلورة اليمنيين لإطار نهائي للتسوية السياسية، ما يستدعي التعاطي مع لائحة طويلة من القضايا الشائكة، مثل: ما هو الشكل الذي يجب أن تتخذه الدولة؟ وكيف يمكن إعادة بناء الاقتصاد ومؤسسات الدولة المترددة على مدى سنوات بين صنعاء وعدن؟ وما هي الأدوار التي سيضطلع بها اللاعبون الرئيسيون على طرفي الصراع الدائر؟ وكيف ينبغي هيكله الجيش ودمج المقاتلين السابقين في المجتمع وإسناد أدوار جديدة إليهم؟ وما نوع استراتيجية الأمن القومي التي يحتاجها البلد؟ وكيف ومتى ينبغي دمج قضايا الجنوب؟ وما هي آليات المصالحة الوطنية والمساءلة التي يمكن لها رأب الانقسامات المجتمعية العميقة والمريرة؟ وما الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تعافي المجتمعات المحلية، والمدن، والمناطق، والشعب؟ وأين ستكون عاصمة الدولة؟ هذه القضايا الحساسة ليست سوى جزء من قضايا جوهرية عدة يتوجب على اليمنيين العمل عليها.

سعى منتدى اليمن الدولي المنعقد في 17-19 يونيو/ حزيران 2022، في العاصمة السويدية ستوكهولم إلى إطلاق هذه العملية، علمًا أن العمل التحضيري بدأ قبل انعقاد المنتدى بعدة أشهر لتحديد القضايا ودعوة طائفة متنوعة (قدر الإمكان) من المشاركين من شتى أنحاء اليمن للقاء بعضهم، والاجتماع مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى المعنية بتحقيق التسوية المستدامة. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الأفكار والفرص والتوجهات الجديدة التي طرحها المشاركون خلال المناقشات وورش العمل التي عُقدت في إطار المنتدى بما يتيح رسم مسار يقوده اليمنيون بدعم دولي. بالنسبة للأطراف السياسية اليمنية، أتاح المنتدى منبرًا متفردًا للتحاور فيما بينهم، كما أتاح فرصة للجهات الدولية المشاركة للانخراط بشكل هادف مع الأطراف الفاعلة وإحاطتهم فيما يتعلق بالهدنة وجهود السلام الحالية.

تستمر الأنشطة البحثية في إطار متابعة محادثات ستوكهولم على أمل بلورة الأفكار وصلقلها بما يؤثر على الأطراف الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة وكذلك على عملية السلام الرسمية. على هذا النحو، ستعزز فرص نجاح أي تسوية نهائية تنهي المعارك على الأرض وتصميمها بما يلبي احتياجات اليمن ويحقق المهام الجارية المتمثلة في إعادة دمج مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة بين اليمنيين، وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية التي تصدعت بشدة وتشرذمت نتيجة الحرب التي طال أمدها.

التحضير للمنتدى

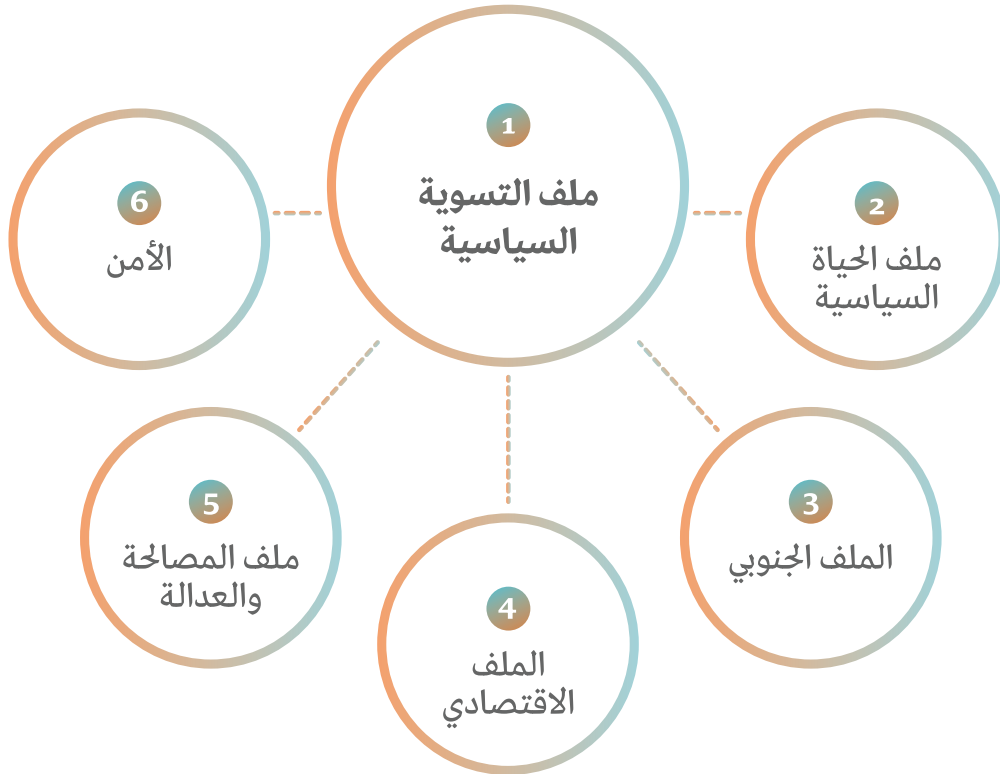
ارتكز تصميم منتدى اليمن الدولي منذ البداية على فكرة تولي اليمنيين سير المناقشات واستنباط مبادرات بقيادة يمنية، مع إشراك الجهات الفاعلة الدولية في الجلسات كمستمعين مهتمين في المقام الأول. انطوت التحضيرات للمنتدى على مشاورات مستفيضة تضمنت 64 مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، و15 طاولة مستديرة شارك فيها حوالي 150 شخصًا خلال الفترة من فبراير/ شباط إلى أبريل/ نيسان 2021 بمن فيهم ممثلون عن الأطراف المتحاربة الرئيسية وأبرز الجهات الفاعلة السياسية، ونشطاء من المجتمع المدني، وخبراء ومختصون يمنيون ودوليون وأجانب، وممثلون من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن إلى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية المنخرطة في مبادرات المسار الثاني.

ركزت المناقشات على ستة محاور اقترحها خبراء مركز صنعاء وهي: التسوية السياسية، والحياة السياسية، والملف الجنوبي، والاقتصاد، والمصالحة والعدالة، والأمن. دُمجت مخرجات هذه المشاورات -التي أُجريت بشكل أساسي عن بُعد- مع البحوث المكتتبية (غير الميدانية) التي أجراها خبراء مركز صنعاء المختصون في تلك المحاور. أثمر هذا العمل عن ست ورق مناقشة داخلية استُخدمت لصياغة جدول أعمال المنتدى وعُرضت على ميسري الجلسات.

استرشدت عملية تحضير المعلومات الأساسية على ملاحظات منهجية شاملة أختيرت على أساسها المواضيع الفرعية داخل الملفات الستة المحورية وُحدت أولوياتها كالتالي: أ) القضايا التي يمكن معالجتها في إطار العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. ب) القضايا التي يُفضل معالجتها في إطار المبادرات المُكمّلة غير الرسمية. ج) القضايا الممكن معالجتها قبل التوصل إلى تسوية سياسية.

الشكل رقم 1

محاور منتدى اليمن الدولي



أُجريت اتصالات دبلوماسية مكثفة قبل المنتدى، شملت اجتماعات مع مجلس التعاون الخليجي، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، والاتحاد الأوروبي، وهولندا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. كما تم التواصل مع الجهات اليمنية المحلية بما في ذلك محافظو المحافظات، والوزراء في الحكومة، وممثلون عن جماعة الحوثيين (حركة أنصار الله)، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي المشكل مؤخرًا واللجان المرتبطة به. تكللت الجهود بمشاركة 205 أشخاص في منتدى اليمن الدولي، شكّل اليمنيون نسبة 71٪ منهم بينما شكلت النساء نسبة 32٪ من المشاركين.

هدف مناقشات المنتدى إلى وضع إرشادات عملية يمكن الاستعانة بها في متابعة الحوارات التي تعزز العملية السياسية الرسمية وكذلك عمليات الوساطة التي يقودها اليمنيون الرافدة للمسار الرسمي. حدد المشاركون في المنتدى المجالات التي تفتقر إلى آليات معينة في الوقت الراهن والمطلوب استنباطها، وبحثوا كيفية تحسين أوجه الترابط بين مبادرات السلام الرسمية وغير الرسمية.

التسوية السياسية: ضرورة ملحة

حدد غالبية المشاركين في منتدى اليمن الدولي مسألة إنهاء الحرب كشرط أساسي لإحراز تقدم ملموس في جميع المحاور الستة. ورغم حالة الهدوء النسبي التي عمّت البلاد نتيجة الهدن المبرمة منذ أبريل/ نيسان والتقدم الجزئي في بعض الملفات، تظل هذه المكاسب مؤقتة ما لم تُدمج في مفاوضات السلام الرسمية. أتاحت الجلسات العامة التي عُقدت في إطار المنتدى فرصة لممثلو الأطراف الفاعلة في جهود المسار الأول - كالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غرونديبرغ والمبعوثين الأمريكي والأوروبي والإقليمي - لإحاطة المشاركين في المنتدى حول القضايا ذات الصلة ولعقد نقاشات ثنائية خاصة على هامش المنتدى.

كان هناك إقرار خلال الجلسات المخصصة لملف التسوية السياسية بالحاجة إلى استنباط إطار نهائي يراعي المخاوف الأمنية الإقليمية، خاصة المخاوف السعودية، إلا أن المشاركين اليمنيين والأجانب أجمعوا على أهمية تحديد احتياجات اليمن والوقوف عليها من قبل أبناء البلد لتحقيق سلام مستدام، وهو ما سيتطلب الشمولية عند بلورة تسوية نهائية مما يعني استقطاب الأحزاب السياسية الفاعلة من خارج دائرة مجلس القيادة الرئاسي الجديد المُمثل للحكومة المعترف بها دوليًا، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والقبائل. بحسب الملفات المحددة للمنتدى، استكشف العديد من هذه الجهات الفاعلة الخطوات التي يمكن البدء بها قبل التوصل إلى تسوية تخفف وطأة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على المدنيين وتُمهّد الطريق أمام الاستقرار في فترة ما بعد الحرب.

النتائج الرئيسية

- استنباط رؤية مشتركة لمستقبل آمن لليمن من خلال الحوار بين الأطراف المتحاربة لتيسير الخطوات المرحلية التي تُفضي إلى تسوية نهائية.
- أن تنطوي أي اتفاقية تسوية من شأنها أن تعزز فرص تحقيق الأمن والاستقرار، على ما يلي:
 - معالجة المخاوف المتعلقة بالأمن القومي لدى القوى الإقليمية خصوصًا السعودية.
 - تفكيك القوات غير الحكومية ومطالبتها بالتخلي عن أسلحتها.
 - ردع التهديدات الخارجية عبر إبرام اتفاق مبني على أحكام القانون الدولي.
 - ضمان الشمولية، مع مراعاة التنوع السياسي والاجتماعي والمناطق في اليمن.
- الضغط على القيادات القبلية لتوثيق أي خروقات في الهدنة، وتأمين الطرق والأماكن العامة، وضمان الاستقرار داخل مناطقهم المحلية. كما يجب التشاور مباشرة مع الشخصيات القبلية حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن يدعموا جهود السلام وفق السياق المحلي والإقليمي.

الحياة السياسية

تُعد الحكومة اليمنية الطرف المسؤول حاليًا عن توجيه دفة الحرب ووضع حدّ لها، ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي المكوّن من ثمانية أعضاء بقيادة رشاد العليمي والذي تم تشكيله في أبريل/ نيسان الماضي بالعاصمة السعودية الرياض ونُقلت إليه كافة صلاحيات الرئاسة اليمنية. يمثل أعضاء المجلس أبرز الفصائل السياسية والعسكرية المناهضة لقوات الحوثيين على الأرض، وحظي تشكيل المجلس بتأييد عام من الأحزاب السياسية اليمنية والمجتمع الدولي وعدد من المشاركين في منتدى اليمن الدولي، رغم الشواغل المحيطة بإقصائه الجهات المدنية والسياسية الفاعلة التي ليس لها توجهات عسكرية.

تشمل الحياة السياسية اليمنية طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة والمنظمات التي تأثرت معظمها بطول أمد الصراع مما أضعف دورها. خلال جلسات المنتدى، بحث ممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات العمالية والقبائل كيفية إعادة تفعيل دورهم على المستوى المحلي والأدوار التي يمكنهم الاضطلاع بها حاليًا ومستقبلاً، وكيفية التأثير على أطراف الصراع وعلى عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة لضمان وضع مخاوفهم ومصالحهم بعين الاعتبار. ف"يمن ما بعد الحرب" سيتبلور إلى حد كبير بناءً على عمق الإصلاحات التي ستجري في هذه القطاعات المجتمعية ومدى انخراطها، ولا يغيب عن الأذهان أن المجتمع المدني والنقابات العمالية والنقابات المهنية كانوا أولى ضحايا الحرب الجارية في اليمن حيث أغلقت معظم النقابات أبوابها وحولت العديد من منظمات المجتمع المدني المتبقية أنشطتها إلى الاستجابة الإنسانية. على هذا الأساس، ركزت الجهات الفاعلة من المجتمع المدني خلال منتدى اليمن الدولي على كيفية الاستعداد لتحويل أنشطتها مرة أخرى نحو المشاركة في إعادة الإعمار وتحقيق المصالحة في اليمن.

النتائج الرئيسية

- تقييم التغييرات الضرورية في القيادات والتنظيمات والبرامج الحزبية في ضوء الهدنة الاخيرة وهيكल الحكم الجديد المتمثل في مجلس القيادة الرئيسي.
- معالجة مشكلة عدم توفر البيانات الكافية لتحديد احتياجات المجتمع من الخدمات كالكهرباء والبنية التحتية.
- الاستثمار في وسائل التواصل الافتراضية بين أعضاء ومسؤولي الأحزاب داخل اليمن وخارجه، وبين الأحزاب بشكل عام.
- التعامل مع غياب التمثيل الهادف للمرأة في الحيز السياسي وذلك عبر:
 - مساعدة المرأة على تبوؤ مناصب داخل دوائر صنع القرار، على المستويين المحلي والوطني.
 - تبني سياسات عدم التسامح المطلق ضد التمييز القائم على النوع الاجتماعي لضمان مواقف مجتمعية موحدة تتصدى للسياسات الضارة القائمة على التمييز بين الجنسين.
 - الضغط على المجتمع الدولي لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار في كافة المجالات عوضاً عن حصر مشاركتهم لمناقشة "قضايا المرأة".
 - حماية النساء المنخرطات في بناء السلام من التهديدات الأمنية.
 - ضمان عدم فقدان المكاسب التي حصلت عليها المرأة في زمن الحرب بعد الحرب، مثل تقبل عملها خارج المنزل الذي بات مشهوداً على نطاق واسع.
- التعامل مع ظاهرة إقصاء الأقليات العرقية والدينية من العمليات السياسية وذلك من خلال:
 - تشكيل لجان استشارية تعمل مع وكالات الأمم المتحدة أو غيرها، بحيث تركز على التنوع، ويُناط بها دور استشاري حول قضايا كضمان احتواء المناهج الدراسية على فهم أفضل للأقليات في اليمن.
 - مراجعة التشريعات بُغية تجريم العنصرية والتمييز، وضمان توفير الحماية الدستورية للأقليات في مرحلة بناء الدولة.
 - إقامة نظام قضائي محايد في الدولة وضمان قدرة اللجوء إلى المحاكم الدولية والقوانين الدولية عند إغفال الممارسات التمييزية.
- تحسين عملية اختيار الأطراف الفاعلة في جهود المسار الثاني وضمان تنوعها، إلى جانب إنشاء منابر للمنظمات المنخرطة في جهود المسار الثاني تخلو من ضغوط أو إملءات الجهات المانحة بما يسمح للجهات المحلية بالتنسيق بين بعضها.

- الشروع في التخطيط الاستراتيجي وتوفير البرامج التدريبية وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني بما يعزز الاستقلال المالي، ويعطي الأولوية للشراكات، ويشدد على أهمية وضع خطط تمويل بديلة ومستدامة.
- تشجيع السلطات اليمنية والمجتمع الدولي على إشراك المجتمعات المحلية في تقييم الاحتياجات وتخطيط البرامج، والسماح بمشاركة حقيقية -وليس رمزية- في المناقشات السياسية التي تجري بالمحافل الدولية.
- تطوير استراتيجيات التمويل وإنشاء شبكات نقابية تعزز أنشطة النقابات العمالية وتدعمها بصورة جماعية.

الملف الجنوبي

منح تشكيل مجلس القيادة الرئاسي الأطراف الجنوبية دورًا رسميًا ضمن أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، ولقي ذلك ترحيبًا كبيرًا -وإن كان حذرًا- من قبل المشاركين في جلسات المنتدى المخصصة لملف جنوب اليمن. رغم أن المجلس الانتقالي الجنوبي (المعزز بقوات موالية مدعومة إماراتياً) يقدم نفسه ممثلًا وحيدًا للجنوب، أجمعت الأطراف الجنوبية الأخرى الحاضرة في المنتدى أن تهميش أي طرف أو مجموعة جنوبية يقوّض فعالية مجلس القيادة الرئاسي، ونصحت المجلس بضمان الشفافية في تعييناته، وإنهاء سيطرة الجماعات المسلحة على المناصب المدنية، والتحرك سريعًا لتوفير الخدمات العامة، ودعم الحوار بين الأطراف الجنوبية، الذي أعده المشاركون خطوة بالغة الأهمية لتوحيد المواقف الجنوبية قبل أي محادثات سلام. أبرز المسائل التي أجمعت عليها القيادات الجنوبية الحاضرة كانت الرغبة في السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية للجنوب والبدء في تطبيق اللامركزية المنظمة على عملية تحصيل الإيرادات العامة وصنع القرار.

النتائج الرئيسية

- عقد حوار شامل يجمع بين الأطراف الجنوبية بدعم دولي بهدف بناء الثقة، وتوحيد مواقف الفصائل الجنوبية بغية التوصل إلى فهم مشترك، وتناول أهداف جنوب اليمن القائمة منذ أمد طويل.
- تركيز الاهتمام على السيطرة المحلية على الموارد وتطبيق اللامركزية، وربما الاستفادة من المكاسب التي تحققت خلال مؤتمر الحوار الوطني 2013-2014. لتحقيق هذه الغاية، يجب جمع البيانات المتعلقة بالموارد بصورة مستقلة وتشاطرها بشفافية من أجل الإلمام بمصادر الإيرادات المحتملة.
- تحسين الخدمات عبر استنباط آليات تكفل الانتقال من الحكم غير الرسمي الذي تمارسه الجماعات المحلية المهيمنة إلى حكم رسمي تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي.
- إسداء المشورة لمجلس القيادة الرئاسي بشأن تحسين مستويات المعيشة وتقديم الخدمات الأساسية، والإقرار بأن هذا الأمر سيتطلب إنهاء النفوذ الذي تتمتع به الجماعات المسلحة، وبناء المؤسسات الحكومية، والتعامل مع ظاهرة الفساد بجدية.

الملف الاقتصادي

في إطار الملف الاقتصادي، ناقش المشاركون في المنتدى كيفية تخفيف حدة التدهور الاقتصادي في اليمن، مع التركيز على البنك المركزي والقطاع المصرفي التجاري، والمساعدات الإنمائية والإنسانية، والقطاع الخاص، والفرص الاقتصادية غير المُستغلة. طرحت الجهات الفاعلة في القطاع المصرفي والمالي من كافة أرجاء اليمن مبادرة ثلاثية المحاور تهدف إلى: استعادة قدرة القطاع المصرفي على تيسير التجارة الخارجية، وخفض تكاليف السلع المستوردة، ودعم استقرار العملة، وتقليص التفاوت في سعر صرف طبعتي الريال القديمة والجديدة، وإرساء القواعد لتوحيد العملة، ومعالجة أزمة السيولة التي تكتسح البلاد. في هذا السياق، أجمع المشاركون على أن تحقيق ذلك بنجاح يتطلب دعمًا فنيًا وماليًا من المجتمع الدولي إلى جانب انخراط مباشر من مكتب المبعوث الأممي.

سلط المشاركون في المنتدى الضوء على جوانب اجتماعية واقتصادية يمكن تحسينها على المدى القصير قد تعزز فرص التوصل إلى تسوية سلمية وتهيئ المناخ لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني. تشمل هذه الجوانب: دعم الإنتاج الغذائي محلياً، وتحسين توفير الخدمات، والحيلولة دون استمرار تدهور مؤسسات الدولة، إلا أن المشاركين أشاروا إلى وجود عقبات قد تقوّض تحقيق هذه الأهداف من بينها انعدام الأمن، والفساد المستشري، وشح الموارد المائية.

النتائج الرئيسية

- وضع آلية شاملة تكفل إشراك الأطراف الرئيسية، وتخلق تأييداً سياسياً قوياً للمبادرة المصرفية ثلاثية المحاور، التي صيغت من قبل مشاركي المنتدى الممثلين لمختلف الجهات ذات الصلة بالقطاع المصرفي اليمني، بهدف التعامل مع انقسام البنك المركزي، وأزمة العملة، ومشاكل السيولة.
- تمكين القطاع الخاص عبر التصدي المباشر للعقبات التي تعترض التجارة الدولية والتجارة المحلية، ويمكن تحقيق ذلك عبر:
 - توسيع نطاق الأنشطة التجارية عبر المنافذ الجوية والبحرية في محافظة المهرة ومدينة المكلا بمحافظة حضرموت.
 - استئناف حركة التجارة البرية مع السعودية وعمان على نطاق أوسع.
 - فتح الطرق وإعادة بنائها وصيانتها على طول الممرات التجارية الرئيسية، وهو ما يتطلب دعم المجتمع الدولي.
- على ضوء مزيد من البحوث والمشاورات، يتعيّن النظر في أفضل المجالات والسبل التي:
 - تتيح الاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة.
 - تُحسّن الوصول إلى فرص التمويل الأصغر.
 - تُشرك المغتربين اليمنيين لعكس مسار هجرة الأدمغة التي شهدتها البلاد خلال فترة الحرب.
 - تُعيد توجيه سياسات التنمية صوب تحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة والثروة السمكية والقطاعات الأخرى المتصلة بالغذاء.
- أهمية معالجة مشكلة شح الموارد المائية بالتحويل إلى زراعة المحاصيل البعلية (أي المعتمدة على مياه الأمطار) وسريعة النمو التي تكون أقل تآثراً بالتغيرات المناخية، وفرض سياسات حماية البيئة الهادفة إلى منع نضوب أحواض المياه وتلوّثها، بُغية دعم سياسات التنمية.

العدالة والمصالحة

مع انتهاء الحرب، لن يقتصر دور اليمنيين على إعادة بناء هياكل الدولة وإنعاش الاقتصاد والمؤسسات والمنظمات فحسب، بل سيتوجب عليهم أيضاً وضع الانقسامات العميقة، والصدمات النفسية، والندوب التي خلفتها الانتهاكات والجرائم المرتكبة في زمن الحرب على روح الأمة، بعين الاعتبار. بحث المشاركون في المنتدى، بمن فيهم الناجون من التعذيب وأقارب الضحايا والمدافعون عن حقوق الإنسان سبل ضمان إدماج مفهوم العدالة والمصالحة في عملية السلام بغض النظر عن ممانعة الجهات الفاعلة السياسية والأطراف المتحاربة.

النتائج الرئيسية

- استكشاف سُبل إشراك منظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة بصورة فعالة للضغط على مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن من أجل إدراج قضايا العدالة والمصالحة في العمليات الرسمية الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية، وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد. يتعيّن القيام بذلك بالتوازي مع خطط منظمات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز ثقافة التسامح والتماسك المجتمعي.
- دعم وتشجيع الأعمال الفنية التي تسلط الضوء على تأثير الحرب على المواطنين العاديين وتخلد ذكرى تجارب المدنيين.
- اتباع نهج يركز على الضحايا يطبق نظام العدالة الرسمية والمصالحة لضمان المساءلة.
- السعي لتأمين تمويل دولي يغطي التكاليف المترتبة على توثيق الانتهاكات، وتوفير الدعم النفسي والاحتياجات الأخرى المحددة على المستوى المحلي.
- الاستفادة من الاهتمام الموجود في أوساط الشباب والنساء للدفع بمفهوم المصالحة والعدالة قدمًا، مع ضمان عدم حصر الدعم على مراكز المدن فقط.
- بناء شبكات تُسهل تكييف آليات الوساطة المحلية وتطبيقها داخل المجتمعات المحلية الأخرى وعلى المستوى الوطني.
- تحديد عناصر من أطر العدالة الانتقالية المتبناة في بلدان أخرى والتي يمكن تطبيقها في اليمن.

الأمن

في سياق النظر في الاختلالات التي يعاني منها القطاعان العسكري والأمني، بحث المشاركون في المنتدى كيفية إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية في مرحلة ما بعد الحرب بما قد يضمن الحفاظ على الأمن القومي وتلبية الاحتياجات الفردية المحددة لكل محافظة. ركزت هذه المناقشات على ضرورة تطوير استراتيجيات الدفاع والأمن الوطني، والتحديات التي ينطوي عليها دمج المقاتلين في القوات المسلحة والقطاع الخاص، وخطط دفع الرواتب بما يحفز المساءلة والمهنية في أوساط القوات المقاتلة قبل انتهاء الحرب وبعدها. كما سعى المشاركون إلى تحويل الأولويات الأمنية بعيدًا عن ساحة المعركة والتركيز عوضًا عن ذلك على الأمن البشري عبر التشديد على أهمية مبادرات مثل الشرطة المجتمعية.

النتائج الرئيسية

- صقل المفاهيم المتعلقة بتطبيق اللامركزية في صفوف القوات المسلحة، وإدماج المقاتلين، وتخصيص الرواتب الأساسية عبر تشكيل قوات احتياط تخضع لقيادة محلية على مستوى المحافظات. توجد خيارات أمام كل خطوة متخذة، وتختلف وفق الاحتياجات المنطقية، يجب استكشافها بالكامل عبر إجراء البحوث والمشاورات المركزة على هذه الأبعاد. وتشمل:
 - إمكانية التحاق المقاتلين الموالين لأي جماعة مسلحة بقوات الاحتياط في محافظاتهم.
 - إمكانية اختيار أفراد الأمن التابعين للحكومة المحلية من قوات الاحتياط، على أن يتلقى الجنود الاحتياطيون الباقون التدريب الفني والمهني وينخرطون في الاقتصاد المدني.
 - إمكانية تشجيع بعض المقاتلين السابقين على الالتحاق بدائرة الهندسة العسكرية، بما يؤهل هذا الجهاز للعب دور كبير في مرحلة إعادة الإعمار.
 - إنشاء صندوق وطني للمساعدة في إعادة تأهيل المقاتلين.

- تخصيص راتب أساسي مضمون للأفراد العسكريين كشبكة أمان تلي الاحتياجات المالية لأفراد قوات الاحتياط؛ بما يساعدهم على الانشقاق عن الجماعات المسلحة.
- العمل مع وزارتي الداخلية والدفاع على معايير واضحة للإدماج وحصر أعداد المقاتلين الفعليين بدقة.
- تحديد موعد وآلية لإشراك المانحين والخبراء الاقتصاديين في العملية، حيث يُتوقع أن تتضخم فاتورة رواتب الدولة مع استيعاب المقاتلين مبدئيًا على الأقل.
- إجراء إصلاحات في هيكل القوات المسلحة اليمنية للتعامل مع التشرذم الحاصل في القطاع الأمني الذي اقترن مع انعدام الأمن داخل المجتمعات المحلية. تتضمن الخطوات المقترحة على المدنيين القصير والمتوسط لضمان المساءلة والكفاءة المهنية في هذا الجانب ما يلي:
 - بلورة خطة لمدفوعات مؤقتة كتعويض عن الرواتب غير المنتظمة التي يتلقاها العديد من المقاتلين، لضمان البدء في إدماجهم وتحقيق قدر من المساءلة.
 - تعزيز معايير استبقاء المقاتلين المدمجين.
 - تعزيز الشفافية عند إدخال إصلاحات في الموازنات والعمليات ذات الصلة.
 - تشجيع التقاعد المبكر والتدوير الوظيفي.
 - التشديد على أهمية الشرطة المجتمعية.
 - البحث عن نماذج تعكس دور المجتمع المدني المحلي في تحسين القطاع الأمني، مثل مبادرات الأمن المجتمعي في تعز والسعي لاستنساخها.
 - تمويل برامج منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمساءلة، كالتّي توفر المساعدة القانونية للسجناء.
 - تحويل التركيز صوب إيلاء أولوية للأمن البشري، عبر إجراء حوار أكثر عمقًا بين المجتمع المدني والهيئات العسكرية والأمنية.
 - التعامل مع قضية المدنيين غير المحترفين (غير المدربين) الذين جُنّدوا كضباط دون الإلمام بالقوانين أو الاتصاف بالانضباط.

الخاتمة

منذ بدء الحرب وأصوات المواطنين والمحللين والأطراف السياسية اليمنية مهمشة في جهود الوساطة الدولية التي غالبًا ما تُبنى على مصالح الأطراف الإقليمية والدولية، بالتالي افتقرت تلك الجهود إلى فهم عميق لديناميكيات الصراع والقدرة على بلورة اتفاقيات قابلة للتنفيذ. على ضوء هذا، بدأ المشاركون في تحديد القضايا التي سيتعين على العملية السياسية الرسمية معالجتها - في إطار كل ملف من الملفات الستة المحورية التي شكلت ركائز منتدى اليمن الدولي - وسبل تعزيز نجاعة المبادرات التي يقودها اليمنيون والتوقيت المناسب لها، إلى جانب بحث التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين أوضاع اليمنيين في الوقت الراهن، قبل التوصل لتسوية سياسية، تمهيدًا لمرحلة ما بعد الحرب.

هدفت جلسات المنتدى المخصصة لكل ملف من الملفات الستة المحورية إلى النظر في إمكانية تطبيق أساليب الوساطة المحلية في إجراءات العدالة الانتقالية والمصالحة، كما شجعت الأطراف المدنية والعسكرية على التفكير بشكل خلاق لتصور هيكل عسكري يضمن توفير الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب، على أن يُشكل مستقبلًا من العناصر المنتمجة إلى الجماعات المسلحة المتناحرة على الأرض والموالية لثلاث قوى إقليمية على الأقل. أتاحت الجلسات كذلك فرصة للمشاركين من القطاع المصرفي اليمني لبحث سبل تهدئة التنافس بين فرعي البنك المركزي في صنعاء وعدن وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى دعم دولي. كما بحث القادة السياسيون الدور الذي يمكن لمجلس القيادة الرئاسي المشكل حديثًا لعبه في التأثير على عملية السلام وضمان عدم تركيز المجلس على مجريات الحرب على حساب احتياجات المدنيين الملحة. من جانبهم، ناقش ممثلو المجتمع المدني مع المنظمات المنخرطة في جهود المسار الثاني الحاجة إلى تقريب مركز صنع القرار من المستوى المحلي، وإشراك الجهات المحلية بصورة هادفة في تصميم وتخطيط البرامج ذات الصلة لضمان ملاءمتها.

صُمم منتدى اليمن الدولي 2022 ليكون نموذجًا تحتذي به المنابر المستقبلية في احتضان وجهات النظر اليمنية وإعلاء أصوات اليمنيين وتضمينها في عمليات التسوية السياسية الرسمية. ويستمر العمل على صياغة وصفل المخرجات من خلال متابعة المشاورات مع المشاركين في المنتدى وغيرهم من الجهات المعنية. في نهاية المطاف، يتعين إرساء إطار مصمم من اليمنيين تُبنى عليه التسوية النهائية، مع مراعاة الواقعية في تحديد التنازلات المطلوبة من الأطراف والطبيعة المعقدة للسياق المحلي والمصالح المتباينة، وهي جميعًا جوانب ستحدد ما إذا كانت ستطوي عملية السلام صفحة الخلافات نهائيًا أم ستفتح صفحة لصراع جديد.



www.sanaacenter.org

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

تأسس مركز صنعاء في العام 2014، وهو من مراكز الأبحاث المستقلة القليلة التي ما تزال تعمل في اليمن. وبينما يتمتع المركز بصلات كثيفة مع اللاعبين الرئيسيين، إلا أنه استطاع الحفاظ بحزم على استقلاله عن جميع الأطراف. وبذلك، حافظ مركز صنعاء على موقعه الفريد وقدرته على العمل في جميع أنحاء اليمن وخارجه، وصاغ موقعه كلاعب قيادي صاعد في مجال البحث والتحليل المتعلق باليمن.

يتمتع مركز صنعاء بشبكة قوية في جميع أنحاء اليمن، مع صلات مباشرة بأبرز الشخصيات السياسية والعسكرية والأمنية، بالإضافة لزعماء القبائل والقطاع المالي والاقتصادي والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني وغيرهم من اللاعبين. كما كون المركز شبكة وحضور واسع داخل المجتمع الدولي يربطه بالمنظمات الدولية والدوائر الدبلوماسية وصانعي السياسات الإقليميين والدوليين ومراكز الأبحاث والمنتديات العالمية.

تُقتبس تقارير وأبحاث مركز صنعاء على نطاق واسع في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، كما يتم التماس تحليل خبراء المركز بشكل دائم من قبل اللاعبين المحليين والدوليين. ويقدم مركز صنعاء خدمات استشارية تشمل الرصد والتقييم والمشورة الفنية والتحليلية في مجالات التنمية الإنسانية والاقتصادية والسياسية والمدنية والاجتماعية.